

**جودة التعليم في الوطن العربي
في ضوء استشراف معايير مستقبلية ومبادرات خليجية**

إعداد

أ.د/ ضياء الدين محمد عطية مطاوع

أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة المنصورة-
ومستشار جودة (سابقا) بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية

جودة التعليم في الوطن العربي

في ضوء استشراف معايير مستقبلية ومبادرات خليجية

أ.د/ ضياء الدين محمد عطية مطاوع *

مستخلص:

تناولت الورقة جودة التعليم في الوطن العربي في ضوء استشراف معايير مستقبلية ومبادرات خليجية، وذلك من خلال محورين رئيسيين، شمل الأول المعايير المستقبلية لجودة التعليم، وتناول المحور الثاني جهود دول الخليج ومبادراتها وتجارها في مجال جودة التعليم، واختتمت الورقة ببعض التوصيات.

* أ.د/ ضياء الدين محمد عطية مطاوع: أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية- جامعة المنصورة. ومستشار جودة (سابقا) بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية..

المحور الأول: المعايير المستقبلية لجودة التعليم

يتطلب تحديد المعايير المستقبلية لجودة التعليم مراعاة التطورات الحالية، وتوجهات المجتمع، والاقتصاد، والتكنولوجيا. وفي ضوء ذلك؛ يمكن استقراء بعض المعايير المهمة لجودة التعليم في المستقبل، وهي:

١) العصرنة التكنولوجية:

لاستمرارية التطور في تكنولوجيا التعليم على نحو يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، فالإفادة التوظيفية من المعطيات التكنولوجية المتطورة في التعليم يعد أمراً حيوياً. ويشمل ذلك؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والواقع الافتراضي والواقع المعزز، والتعلم الآلي، والتعلم العميق والذكاء الاصطناعي، نظراً لمساهماتها في تحسين التعليم، وتعزيز تجربة التعلم، وتحقيق نواتجه المستهدفة.

٢) المرونة والتجانس:

يجب أن تتسم المناهج التعليمية بالمرونة، والقابلة للتكيف لمواءمة التطورات العالمية، واحتياجات سوق العمل. كما ينبغي تشجيع النهج الشامل والمتكامل للتعليم، على النحو الذي يتيح تجانس الفرص التعليمية.

٣) تعزيز المهارات الحياتية:

بالإضافة إلى المعرفة الأكاديمية، يجب أن يُعطى الاهتمام أيضاً لتطوير المهارات الحياتية؛ مثل: التفكير النقدي، والاتصال، وحل المشكلات، والقيادة. فهذه المهارات ضرورية لنجاح الفرد في عمله ونجاحه في التفاعل الإيجابي مع المجتمع.

٤) تعزيز التعلم مدى الحياة:

ينبغي أن يكون التعليم عملية مستمرة طوال حياة الفرد، وليس مقتصرًا على مرحلة معينة من التعليم. كما يجب تشجيع ودعم التعلم مدى الحياة لتمكين الأفراد من مواكبة التغييرات والتطورات في المجتمع والاقتصاد.

٥) تعزيز التعليم الشمولي التشاركي:

يجب العناية بشمولية التعليم، من خلال إتاحة فرص متكافئة للجميع دون تمييز أو تفرقة. كما يجب أن يكون التعليم مشجعا على المشاركة الفاعلة للجميع، بما في ذلك ذوي الإعاقة والأقليات.

٦) استمرارية التقويم وشمول جوانبه:

يجب أن يُجرى التقويم للتعليم على نحو مستمر، لقياس مستوى جودته، وتحديد النقاط التي يلزم تحسينها. وينبغي أن يشمل التقويم عدة جوانب؛ منها: الأداء الأكاديمي، والمهارات الحياتية، والتطوير الشخصي للطلاب والمعلمين.

٧) العناية بالصحة النفسية:

فالدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين أمرًا ضروريًا لتحسين جودة التعليم. ويجب أن تكون المدارس بيئة داعمة وأمنة، تساهم في تعزيز الصحة النفسية للجميع.

٨) التعاون بين المجتمع والقطاع التعليمي على نطاق واسع:

لتحقيق معايير جودة التعليم، وتطوير نظم التعليم لتلبية احتياجات المجتمع والطلاب في العصر الحديث.

المحور الثاني: جهود دول الخليج ومبادراتها وتجاربها في مجال جودة التعليم

تتضمن التجارب الخليجية في مجال جودة التعليم جهود حثيثة مهمة يمكن أن تفيد منها الدول الأخرى في تحسين مستوى جودة نظمها التعليمية. ومن أمثلتها ما يلي:

١) مبادرات التحول الرقمي:

شهدت دول الخليج تحولاً رقمياً كبيراً في مجال التعليم، حيث تم التركيز على توظيف التكنولوجيا التعليمية المتقدمة مثل: الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وتطبيقات الويب والبرامج التعليمية.

٢) العناية بالتعليم التقني والمهني:

لقد اعتمدت دول الخليج نهجاً رئيسياً في العناية بالتعليم التقني والمهني، لتوفير كفاءات وطنية تمتلك المهارات التي يحتاجها سوق العمل. وقد ساهم هذا النهج في تحسين فرص

العمل التوظيفية للشباب، ويمكن أن تكون هذه المبادرات نموذجًا يحتذى به لدول أخرى لتحقيق الاستفادة الاقتصادية.

٣) تطوير معايير التقييم والمراجعة:

عد دول الخليج من الدول التي عملت بجدية على تطوير معايير التقييم والمراجعة للمؤسسات التعليمية. يتم ذلك من خلال التقييم الداخلي والخارجي للجامعات والمدارس والبرامج التعليمية. حيث يسهم ذلك في تحسين الجودة، ومجالات التطوير.

٤) العناية بالتنمية المهنية التطويرية للمعلمين:

فالمعلمون من أهم العناصر في تحسين جودة التعليم، ويعتمد ذلك على تطوير قدراتهم ومهاراتهم التعليمية. قدمت بعض دول الخليج برامج تدريب متميزة لتأهيل المعلمين وتحسين أساليب التدريس واستخدام التكنولوجيا في التعليم.

٥) دعم البحث العلمي والابتكار:

تولى دول الخليج البحوث العلمية والابتكار أهمية كبيرة في تطوير الجامعات والمؤسسات التعليمية. مما ساهم في الارتقاء بمستوى جودة التعليم، وُشِّع على التنافس في مجالات البحث العلمي وتعزيز الابتكار.

٦) تحسين المرافق التعليمية والبنى التحتية المتطورة:

لقد عيّنت دول الخليج بإجراء تطوير للبنى التعليمية التحتية، وساهم ذلك في توفير بيئات تعليمية ملائمة ومحفزة، لتحقيق الاستثمار التعليمي الذي استهدفته هذه الدول، وتضمن ذلك تجارب متميزة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها في استيفاء معايير جودة البنى التحتية في الدول الأخرى.

وتسهم مثل هذه المبادرات والتجارب في تبني الدول الأخرى ممارسات تعزيزية لجودة التعليم، على نحو يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في الحاضر والمستقبل.

التوصيات:

يمكن تقديم بعض التوصيات الاستشرافية لتطوير معايير ومستوى جودة التعليم في الوطن العربي، وهي:

- ١- تعزيز التمويل والاستثمار في التعليم، بتحسين البنية التحتية، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة.
- ٢- تطوير المناهج التعليمية في ضوء نتائج البحوث الحديثة وأفضل الممارسات العالمية.
- ٣- تطوير إعداد المعلمين وتدريبهم لتعزيز جداراتهم التعليمية والتكنولوجية.
- ٤- تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم من خلال التفاعل والمشاركة الطلابية.
- ٥- تحسين بنية القياس والتقويم، بممارسات التقويم الأصيل تحدد التقدم الحقيقي للطلاب، وتقييم أداء المدارس.
- ٦- تعزيز البحث والتطوير في مجال التعليم للارتقاء بالممارسات التعليمية.
- ٧- تشجيع التعليم الحكومي والخاص على العمل سويًا لتحقيق أهداف التعليم العالي.
- ٨- تعزيز التعاون الإقليمي لمشاركة المعرفة والخبرات بين الدول العربية.

والحمد لله رب العالمين